المناظرة الوطنية
حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
وزارة الإقتصاد والمالية
Ministère de l'Economie et des Finances
الوكالة القضائية للمملكة
Agence Judiciaire du Royaume

الورقة التأطيرية للمناظرة الوطنية

حول
«تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، مدخل لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات العمومية».

يتوقف إنجاح السياسات العمومية والمشاريع الكبرى على اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المرفق العمومي ومواجهة الصعوبات والإشكالات التي تحد من فعالية ونجاعة الإدارة العمومية، وفق ما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه الملكي السامي الموجه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر ،2020 والذي جاء فيه: **"حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،**

إن نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويجب أن تعطي مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية، المثال في هذا المجال، وأن تكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها" انتهى النطق الملكي السامي.

ويقتضي تحقيق هذه الأهداف إيجاد حلول للصعوبات والاكراهات والممارسات التي تحد من فعالية الإدارة العمومية وجودة خدماتها، ومن بينها بطبيعة الحال التدبير الأمثل لمنازعات الإدارات العمومية، عبر الوقاية منها حفاظا على المال العام وعلى صورة المرفق العمومي وصونا للثقة في الإدارة العمومية، ذلك أن الدولة تتحمل سنويا مبالغ مالية مهمة بمناسبة تدبير منازعات الإدارات العمومية، إذ بالإضافة إلى تكاليف تدبير القضايا، تكون الدولة مدعوة إلى تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها بأداء تعويضات ومستحقات ناتجة في كثير من الأحيان عن بعض الإكراهات والصعوبات والإشكالات القانونية التي تواجه الإدارة.

وإذا كانت الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة تعتبر تجسيدا لدولة الحق والقانون وصونا للشرعية والمشروعية، وفقا لأحكام الفصل 6 من دستور المملكة الذي ينص على أن:" القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له"، فإنه بالمقابل يجب الحرص على حماية المال العام وترشيد النفقات العمومية وحماية مصالح الدولة، عبر الوقاية من المنازعات وإنزال كلفتها إلى حدودها الدنيا.

ولقد خلصت مجموعة من التقارير الرسمية، على رأسها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، وتقارير الوكالة القضائية للمملكة، إلى وجود عدة إكراهات وصعوبات تحول دون التدبير الأمثل لمنازعات الدولة، لا سيما فيما يتعلق بتعدد المتدخلين وضعف التنسيق ومحدودية جهود الوقاية من المنازعات ومواكبة الإدارات العمومية والرفع من منسوب التوقع القانوني، فضلا عن غياب آليات لتدبير الزمن الإجرائي وتقييم الأداء والنتائج المحققة.

ويعتبر التدبير الأمثل لمنازعات الدولة مدخلا أساسيا لاستقرار الاستثمار وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية، فضلا عن صون المشروعية وإعطاء صورة مشرفة عن المرافق العمومية والحفاظ على المال العام.

وتزداد أهمية الموضوع إذا ما أخذنا بعيين الاعتبار التزايد الملحوظ في عدد قضايا منازعات الدولة بسبب عدة عوامل منها على الخصوص اتساع نشاط الإدارة العمومية، والمهام الجديدة التي أصبحت تضطلع بها في مختلف المجالات بمناسبة الأوراش الكبرى التي تنفذها بلادنا، خاصة بعد صدور دستور المملكة لسنة 2011 وما ترتب عن ذلك من إقرار مسؤولية الدولة في قضايا جديدة مثل الخطأ القضائي، ودسترة دعوى الإلغاء ضد كل القرارات الإدارية، وإحداث محاكم إدارية جديدة.

وبالنظر إلى أن موضوع تدبير منازعات الدولة يهم مجموعة من القطاعات والهيئات والمهن القانونية والقضائية، فإن اعتماد سياسة وطنية ومقاربة شمولية لتدبير منازعات الدولة، يقتضي خلق فضاء للتفكير الجماعي يضم الإدارات العمومية والجماعات الترابية والقضاء والدفاع والفاعلين الأكاديميين والمهنيين، بغية تشخيص الوضع الراهن وتحديد مخاطر منازعات الدولة واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

لذلك، ومن أجل الوصول إلى تصور موحد لتدبير منازعات الدولة، يسمح بالوقاية من مخاطرها وضمان تدبيرها التدبير الأمثل وفق رؤية تقوم على اليقظة والتنسيق والاستباق ودعم القدرات، فإن الوكالة القضائية للمملكة وبتنسيق مع شركائها، تعتزم تنظيم المناظرة الوطنية حول موضوع: **"تدبير منازعات الدولة، مدخل لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات العمومية"**، وذلك

من خلال مجموعة من المحاور التي ستشكل مداخل للحوار والنقاش وتبادل الآراء بين المتدخلين والمشاركين، على مدى يومين.

ويرتقب أن تسفر أشغال المناظرة عن مجموعة من التوصيات، ستشكل لا محالة خارطة طريق للسياسات العمومية في مجال تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، عبر تقديم أجوبة بشأن مجموعة من المواضيع التي نوجزها فيما يلي:

- منطلقات اعتماد استراتيجية وطنية لتدبير منازعات الدولة والوقاية منها؛
- التدبير التوقعي للمخاطر القانونية والمالية كمدخل لتعزيز الحكامة في تدبير المرفق العام وصون المشروعية وحماية حقوق المرتفق؛
- مداخل تأهيل الإطار القانوني للرفع من نجاعة تدبير منازعات الدولة والوقاية منها وحماية المال العام؛
- معالجة الإشكالات المرتبطة بتدبير منازعات الاستثمار والوسائل البديلة لفض المنازعات؛
- دور الحكامة والرقمنة في التدبير الأمثل لمنازعات الدولة والوقاية منها؛
- الإشكالات المرتبطة بالمنازعات العقارية وتنفيذ الأحكام القضائية واسترداد المال العام.